

برميل النفط الكويتي يرتفع 71 سنتاً إلى 99,21 دولاراً

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 71 سنتاً في تداولات الخميس ليستقر عند مستوى 99,21 دولاراً مقارنة بـ 98,50 دولاراً في تداولات الاربعاء. وشهد تداول النفط الخام تغيراً طفيفاً في الاسواق العالمية بعد تحققة أعلى مستوى له في شهرين وذلك وسط مؤشرات بتعافي الاقتصاد الأمريكي (الكبير اقتصاد في العالم واكبر مستهلك للطاقة كذلك) ما دعم توقعات الطلب على النفط. وتذبذبت أسعار العقود الآجلة للنفط في بورصة نيويورك التجارية أمس الاول على خلفية صدور بيانات أميركية ايجابية تمثلت في تراجع طلبات الاعانة الأسبوع الماضي الى جانب ارتفاع انفاق القطاع العالي بنسبة 0,3 الشهر الماضي ما عزز من مؤشرات استمرار تعافي أكبر الاقتصادات العالمية.

7,306 تريليونات دولار قيمة أصول 63 صندوقاً سيادياً عالمياً

الكويت السادسة عالمياً من حيث الأصول بقيمة 342 مليار دولار



أصول الصناديق السيادية ربع السنوية منذ مارس 2007

السيادية لدول الخليج 1,827 تريليون دولار لتحقيق نسبة 25٪ من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية مجتمعة.

فيما حققت أصول الصناديق السيادية نمواً في أصولها بلغت نسبته 4٪ بنهاية الربع الأول من العام الحالي، كما أنه من المتوقع ان تحقق نمواً أضعف بحلول نهاية الربع الثاني بنسبة 2٪.

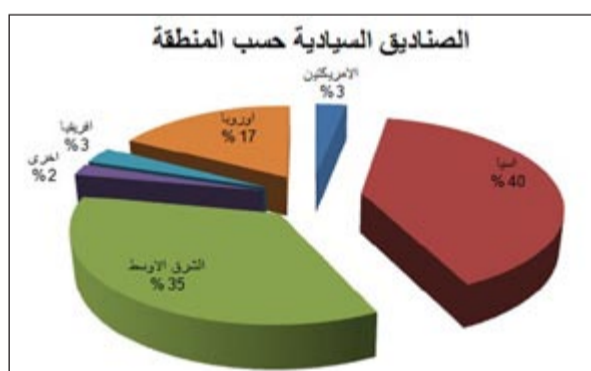
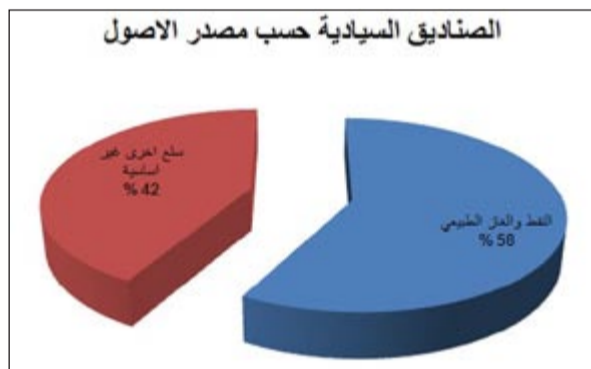
● محدث فأخوري

بلغت قيمتها 327 مليار دولار وجاءت سنغافورة بالمركز الثامن بأصول بلغت 247 مليار دولار واحتلت روسيا المركز التاسع بأصول بلغت قيمتها 175 مليار دولار واحتلت الصين المركز العاشر ضمن أكبر قيمة لأصول الصناديق السيادية بصندوقها الوطني للضمان الاجتماعي بأصول بلغت 161 مليار دولار.

يلاحظ ان الصين احتلت 4 مراكز ضمن أكبر عشرة صناديق سيادية من حيث الأصول في العالم بإجمالي قيمة 1,537 تريليون دولار لتشكل ذلك 21٪ من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية مجتمعة. كما بلغت أصول الصناديق

بلغت قيمة إجمالي أصول صناديق الثروات السيادية 7,306 تريليونات دولار، تتكون من 63 صندوقاً سيادياً جميعها مملوكة من قبل الدولة المؤسسة للصندوق وتتكون، أصول هذه الصناديق من أصول مثل الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى. فهي تمثل كيانات تدبر فوائض تلك الدول من أجل الاستثمار لتحقيق المزيد من العوائد عن طريق استغلال تلك الأصول.

وقد حلت الكويت في المركز السادس بالنسبة لقيمة أصول الصناديق السيادية العالمية بصافي قيمة أصول بلغ 342 مليار دولار لتحقيق 4,7٪ من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية، فيما جاء على قمة الصناديق السيادية الصندوق السيادي التقاعدي الحكومي للترويج من حيث القيمة، حيث بلغت قيمة أصول الصندوق 737,2 مليار دولار وجاء صندوق هيئة أبوظبي للاستثمار في المركز الثاني من حيث الأصول بقيمة بلغت 627 مليار دولار، فيما احتلت الصين المركز الثالث بصندوقها SAFE للاستثمار بأصول بلغت 568 مليار دولار، فيما جاء صندوق سما للاستثمار الاجنبي المملوك للمملكة العربية السعودية في المركز الرابع بقيمة أصول بلغت 533 مليار دولار واحتلت الصين المركز الخامس أيضاً بصندوقها مؤسسة الاستثمارات الصينية بقيمة أصول بلغت 482 مليار دولار وجاءت الكويت في المركز السادس بأصول بلغت 342 مليار دولار و أيضاً جاءت الصين في المركز السابع بصندوق مخففة هيئة هونغ كونغ النقدية للاستثمار بأصول



العاصمة رابعا وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 11 عقاراً تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

جاءت محافظة الجوهراء الخامسة وجاءت محافظة الجوهراء في الترتيب الخامس من خلال تداول 9 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

في العقار الاستثماري خلال تلك الفترة.

حولي ومبارك الكبير في المركز الثاني

واحتلت محافظتا حولي ومبارك الكبير المرتبة الثانية مكر من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 26 عقاراً في كل محافظة على حدة اما محافظة حولي فتداول 21 عقاراً في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وحظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص وايضا عقار واحد في العقار الاستثماري في الوكالات العقارية خلال هذا الأسبوع.

وفي محافظة مبارك الكبير تداول 19 عقاراً في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري و3 عقارات في عقار الشريط الساحلي وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

الفروانية ثانياً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع 14 عقاراً تداول منها 9 عقارات في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

العاصمة رابعا

جاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة من خلال تداول 11 عقاراً تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

جاءت محافظة الجوهراء الخامسة وجاءت محافظة الجوهراء في الترتيب الخامس من خلال تداول 9 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

● عاطف رمضان

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 80 عقاراً

تداول 114 عقاراً خاصاً بقيمة 34,2 مليون دينار

و47 عقاراً استثمارياً بـ 18,5 مليوناً



ارتفاع التداول على العقارات الخاصة والاستثمارية والشريط الساحلي

التجارية والمخازن خلال هذه الفترة.

الأحمدي في الصدارة

ووفقاً لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدية جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 12 إلى 16 مايو الماضي حيث بلغ عدد عقارات.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع عقار واحد كما ارتفع المؤشر بواقع عقارين للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات

هذا الأسبوع.

أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن إجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 11 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق، حيث بلغ إجمالي العقارات المتداولة 8 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 3 عقارات.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع عقار واحد كما ارتفع المؤشر بواقع عقارين للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات

166 عقاراً إجمالياً

العقود العقارية

بارتفاع 4 عقارات

مقارنة بالأسبوع

السابق

وجاء في إحصاءات

وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 4 عقارات، واستقر مؤشر العقار التجاري بواقع عقارين، كما استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات المخازن والعقار الحرفي وارتفع المؤشر بواقع عقارين لعقار الشريط الساحلي خلال هذا الأسبوع.

10 صفقات قيمتها 20 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 12 إلى 16 مايو الماضي عن 10 صفقات مليونية بقيمة 20,2 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.

وكانت هذه الصفقات عبارة عن 6 صفقات تمت في العقار الاستثماري و3 صفقات تمت في العقار الخاص وصفقة واحدة تمت في العقار التجاري.

أما الـ 6 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن أرض مساحتها 1000 متر بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة بمنطقة السالية وبنية مساحتها 730 متر بقيمة مليون دينار كائنة بمنطقة خيطان وأراض مساحتها 2625 متر بقيمة 2,7 مليون دينار

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 12 إلى 16 مايو الماضي الى أن هناك ارتفاعاً في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 5 إلى 9 مايو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 114 عقاراً بمبلغ قدره 34,2 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 47 عقاراً بقيمة 18,5 مليون دينار، وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 12 مليون دينار وبلغ عدد عقار الشريط الساحلي 3 عقارات بقيمة 1,7 مليون دينار ولم يشهد العقار الحرفي أو المخازن أي تحرك خلال هذه الفترة.

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود خلال الفترة من 12 إلى 16 مايو الماضي بلغ 166 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 162 عقاراً وذلك بارتفاع مؤشر تداول العقود بواقع 4 عقارات، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع عقارين مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في إحصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 4 عقارات، واستقر مؤشر العقار التجاري بواقع عقارين، كما استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات المخازن والعقار الحرفي وارتفع المؤشر بواقع عقارين لعقار الشريط الساحلي خلال هذا الأسبوع.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 12 إلى 16 مايو الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 9 عقارات بمبلغ قدره 3,1 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارين بقيمة 1,7 مليون دينار ولم يشهد العقار التجاري أو المخازن أو الصناعي أي تحرك خلال

«بيتك»: التراجع الحاد في الأسواق الناشئة خوفاً من تقليص «التمسير الكمي»

التضخم مما يشكل خطراً، وهذا يجد بدوره من مجال حدوث المزيد من الخفض في معدلات الفائدة. علاوة على ما سبق، فإننا نتوقع أن يسجل الربع المنتهي في يونيو 2013 نمواً اقتصادياً قدره 5,3٪ على أساس سنوي في الهند (الربع المنتهي في مارس: 4,8٪ على أساس سنوي). أما بالنسبة للسنة المالية 2013/2014، فإننا نتوقع أن تحقق الهند نمواً بنسبة 5,1٪ فقط على أساس سنوي وذلك بتأثير تباطؤ وتيرة التنمية في البنية التحتية بسبب العقبات والسياسات البيروقراطية غير الودية للأعمال، فضلاً عن تضخم العجز في الحسابات المالي والجاري مما يلقي بظلاله على آفاق وتوقعات النمو. كما يستبعد أن تخفف البيئة الخارجية القائمة من آلام الهند الاقتصادية.

وأخيراً، فإننا نرى أن حدوث المزيد من تدفق رأس المال للخارج قد يكون له تأثيراته السلبية على النمو من عدة اتجاهات، أهمها انخفاض أسعار الأصول وزيادة تكلفة الإقراض.

4 - ضعف الأسواق التي شهدت نمواً قوياً في السابق، وخاصة الصين والهند؛ بالنسبة للصين، تباطأ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 11٪ في العقد الماضي إلى أقل من 8٪ حيث انكشف النقاب عن فقاعة الائتمان، أما بالنسبة للربع الأول من عام 2013، فسجلت الصين تباطؤاً أكثر مما هو متوقع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7,7٪ على أساس سنوي من النمو بنسبة 7,9٪ المسجلة في الربع الرابع من العام الماضي، إلا أن صناعات السياسة أجموا حتى الآن عن اتخاذ تدابير كبيرة لتحفيز الاقتصاد خوفاً من تضخم فقاعات الإسكان وتعطل الاستقرار المالي. وبلا من ذلك، علقت الحكومة أعمالها على الاستثمار في الإصلاحات الهيكلية، والتي تشمل توسيع فرص الدخول إلى الأسواق والحد من التدخل الحكومي، بهدف تحفيز النمو. وبصورة مماثلة، فإن النمو الاقتصادي في الهند جاء عند أبطأ مستوياته خلال عقد نظراً لتباطؤ الاستثمار في الوقت الذي تزيد فيه معدلات

تباطؤ الطلب العالمي على النفط وارتفاع إنتاج النفط الأمريكي؛ إن اقتران انخفاض الطلب بصورة أكبر من المتوقعة، لاسيما من البلدان غير الاقتصادية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا، مع ارتفاع مخزونات البنزين في الولايات المتحدة قد يدفع للأسعار نحو الانخفاض. ● تشديد السياسة النقدية: يمكن أن يتسبب التشديد المبكر للسياسة النقدية في تأخر تعافي الاقتصاد الأمريكي مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب على النفط من أكبر مستهلك للنفط في العالم. ● إبقاء «أوبيك» على الإنتاج المستهدف دون تغيير: لوقت أوبيك على الإنتاج المستهدف لها عند 30 مليون برميل يوميا في اجتماعها الأخير في يونيو، حيث إنها على قناعة حالياً بوجود توازن بين العرض والطلب، إلا أن هناك احتمالية أن تقرر الدول الأعضاء خفض الإنتاج في ديسمبر 2013، في حالة زيادة الإمدادات من الولايات المتحدة.

وبسبب الذهب في تحقيق الخسائر قبل أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي اجتماعاً بشأن سياسته حيث توقع المستثمرون عندئذٍ تقليل البنك المركزي من سياسة التحفيز النقدي. وفي الوقت نفسه، تراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط تسليم يوليو أيضاً بمقدار 8 سنتات ليصل إلى 97,77 دولاراً للبرميل بتاريخ 17 يونيو 2013، فيما هيبط خام برنت (القياسي الأوروبي) تسوية أغسطس بمقدار 46 سنتاً أو 0,4٪ لينتهي الجلسة عند 105,47 دولاراً للبرميل في العقود الآجلة. وقد كان سعر خام برنت أعلى بمقدار 7,44 دولاراً للبرميل من خام غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس، وهو أقل فرق سعر على أساس أسعار التسوية منذ 20 يناير 2011. وتنتوقع أن يتراوح متوسط أسعار النفط لعام 2013 بين 93,2 دولاراً للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط و105,9 دولاراً للبرميل بالنسبة لخام برنت، وتتضمن المخاطر قريبة المدى ما يلي:

أدى إلى حدوث ضغوط تصاعدي على عوائد السندات في الأسواق الناشئة. وزاد المؤشر القياسي لعائدات السندات لأجل عشر سنوات العائد إلى 2,18٪ كما في 17 يونيو 2013، بزيادة مقدارها 55 نقطة أساس مقارنة بآدنى مستوى تم تسجيله هذا العام، والذي كان بتاريخ الأول من مايو 2013. هذا وكانت العائدات قد سجلت 2,29٪ بتاريخ 11 يونيو 2013 وهي النسيبة الأعلى منذ أبريل 2012. 3 - استمرار الانخفاض في أسعار السلع. أدى الضعف بطبيعة الأمر إلى التأثير على البلدان المنتجة للسلع مثل البرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا واندونيسيا. فعلى سبيل المثال، تراجعت أسعار السكر بما يقرب من 30٪ منذ يوليو 2012، الأمر الذي ينطوي على تأثير واضح على أكبر منتج للسكر في العالم وهو البرازيل. كما أثر على جنوب أفريقيا، على الرغم من أن اقتصادها لديها مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يعتمد عليها.

سيما الأسواق الناشئة. إذا كانت التكهانات حول ما يسمى بتخفيف التيسير الكمي هو واقع بالفعل، فقد يعني ذلك أن المعروف من النقود المطبوعة قد ينضب قريباً. وبالإضافة إلى خفض توقعات إجمالي الناتج المحلي العالمي من 2,4٪ إلى 2,2٪ لعام 2013، فقد حذر البنك الدولي مؤخراً أيضاً من أن الأسواق الناشئة قد تكون عرضة لمخاطر أسعار الفائدة بمجرد أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والهيئات الغربية الأخرى في سحب السيولة العالمية. وبمزيد من التفصيل، صرح البنك بأن هناك خطراً أن يحدث الانتقال إلى معدلات أعلى من الفائدة بطريقة مفاجئة ومخلة بالنظام. وحذر البنك أيضاً من أن البنوك «قد تتعرض لمخاطر من نوع خاص، في البلدان التي تسمح بحدوث تصدعات في فقاعات الأصول الكبيرة. 2 - المخاوف من ارتفاع عائدات السندات. رفع الحديث عن تخفيف سياسة التيسير الكمي من العائدات على السندات الأميركية، كما

لفترة 12 شهراً. وبين التقرير أن تدفق الأموال للخارج الشهري بلغ خلال الثلاثة أسابيع الأخيرة 15 مليار دولار. ومنذ بداية العام وحتى تاريخ 18 يونيو 2013، بلغ إجمالي صافي التدفقات إلى الأسواق الناشئة 14 مليار دولار (بنسبة 27,1٪ من إجمالي تدفقات الأموال للأسواق الناشئة في 2012)، كما انخفض مؤشر إم.إس.سي. أي للأسواق الناشئة بنسبة 9,6٪ أو بنسبة 8,7٪ منذ تصريح محافظ البنك الفيدرالي بيرنانكي بتاريخ 22 مايو 2013 الذي بين فيه أن صانعي السياسة الأميركية قد يقلصون من جهود التحفيز الاقتصادي إذا ظهرت توقعات التوظيف «تحت مستداماً».

هنالك مجموعة من الأسباب وراء التراجع الحاد في الأسواق الناشئة، من بين أمور أخرى:

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى التراجع الحاد في الأسواق الناشئة والذي يعود إلى أسباب من بينها المخاوف من قيام الولايات المتحدة بتقليص حجم برنامج التيسير الكمي والمخاوف من ارتفاع عائدات السندات واستمرار الانخفاض في أسعار السلع بالإضافة إلى ضعف الأسواق التي شهدت نمواً قوياً في السابق، وخاصة الصين والهند. وذكر التقرير أن تدفقات الأموال للأسواق الناشئة عانت أسوأ أسبوع لها منذ 2011 حيث يخشى المستثمرون من التصحيح الناتج من برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة. وأوضح التقرير أنه خلال الأسبوع المنتهي في 12 يونيو 2013، كان هناك صافي خروج لمبلغ 6,4 مليارات دولار من الأسواق الناشئة. وبلغت عمليات تدفقات الأموال للخارج خلال هذا الأسبوع أربعة أضعاف المتوسط الشهري لتدفع الأموال للخارج